المحاضرة السادسة:

الإطار التنظيمي والمالي والمحاسبي للتفرقة

من إعداد الدكتور: جيلالي بوزياني

أستاذ محاضر قسم "أ"

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

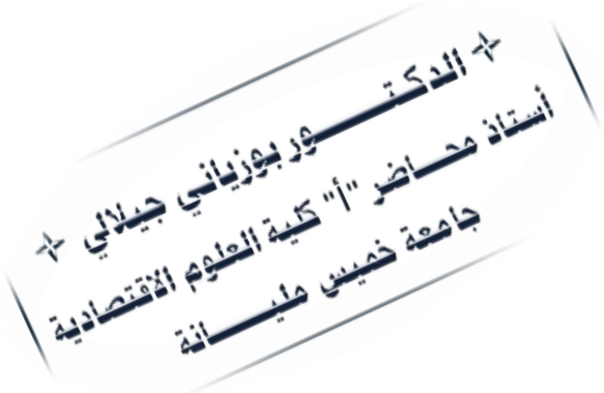

تمهـــيد

يُعد التأمين التكافلي أحد الركائز الأساسية للصناعة المالية الإسلامية، مقدماً بديلاً متوافقاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية للتأمين التجاري التقليدي. يقوم هذا النظام على مفاهيم التعاون، التبرع، وتقاسم المخاطر بين المشتركين، بدلاً من نقل المخاطر من المؤمن له إلى شركة التأمين. ومع التوسع المتزايد لقطاع التأمين التكافلي على مستوى العالم، تبرز الحاجة الماسة إلى إطار مالي ومحاسبي واضح وموحد يضمن الشفافية، العدالة، والامتثال الشرعي في جميع عملياته. إن فهم هذا الإطار ليس مجرد ضرورة فنية للمتخصصين، بل هو أساس لضمان استدامة ونمو هذه الصناعة الحيوية، وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

تهدف هذه المحاضرة إلى استكشاف الأبعاد المالية والمحاسبية للتأمين التكافلي، بدءاً من مبادئه الأساسية وصولاً مع التركيز على المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تُعد المرجع الأبرز في هذا المجال. سنقوم بتحليل المكونات الرئيسية لهذا الإطار، الأدوات والتقنيات المستخدمة، التحديات التي تواجهه، والاتجاهات المستقبلية التي تشكل ملامح تطوره.

تعريف الإطار المالي والمحاسبي للتأمين التكافلي

الإطار المالي والمحاسبي للتأمين التكافلي هو: مجموعة متكاملة من المبادئ الشرعية، المعايير المحاسبية مثل معايير (AAOIFI) والضوابط التنظيمية التي تحكم عمليات جمع الاشتراكات، إدارة الصناديق (صندوق المشتركين وصندوق المساهمين)، استثمار الأموال، توزيع الفائض التأميني، ومعالجة العجز، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح والتقارير المالية، وذلك بهدف تحقيق العدالة، الشفافية، والامتثال التام لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع جوانب نشاط التأمين التعاوني.

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) مجموعة شاملة من المعايير الشرعية والمحاسبية التي تتعلق بالتأمين التكافلي. من أبرزها المعيار الشرعي رقم 26 "التأمين الإسلامي" ومعيار المحاسبة المالية رقم 43 "المحاسبة عن التكافل: الإثبات والقياس".

هذه المعايير توفر إطاراً تفصيلياً لكيفية تطبيق المبادئ الشرعية في الجوانب المالية والمحاسبية لشركات التكافل. فهي تحدد بوضوح كيفية الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وكيفية قياس الأصول والالتزامات وكيفية إعداد القوائم المالية، مع التركيز على الفصل بين أموال المشتركين والمساهمين، ومعالجة الفائض والعجز، وإدارة الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة.

أهمية الإطار المالي والمحاسبي لشركات التأمين التكافلي

لا تقتصر أهمية الإطار المالي والمحاسبي للتأمين التكافلي على كونه مجرد مجموعة من القواعد الفنية، بل يمتد ليشمل جوانب حيوية تضمن استدامة ونجاح شركات التأمين التكافلي، وتعزز ثقة المتعاملين فيها يمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

1) ضمان الامتثال الشرعي: يُعد الإطار المالي والمحاسبي الأداة الرئيسية لضمان أن جميع عمليات الشركة، من جمع الاشتراكات واستثمار الأموال إلى توزيع الفائض ومعالجة العجز، تتم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. هذا الامتثال هو جوهر عمل شركات التكافل ومصدر شرعيتها وجاذبيتها للجمهور المستهدف.
2) تعزيز الشفافية والإفصاح: يوفر الإطار المحاسبي الموحد قواعد واضحة لإعداد القوائم المالية، مما يضمن شفافية عالية في عرض المركز المالي والأداء التشغيلي للشركة. هذا يساعد المشتركين، المساهمين، والجهات الرقابية على فهم دقيق لكيفية إدارة الأموال، وكيفية توزيع الفائض، وكيفية معالجة العجز، مما يعزز الثقة في الصناعة.
3) حماية حقوق المشتركين والمساهمين: من خلال الفصل الواضح بين أموال المشتركين (صندوق التكافل) وأموال المساهمين (صندوق المساهمين)، يضمن الإطار المالي والمحاسبي حماية حقوق كل طرف. فهو يحدد بوضوح كيفية إدارة كل صندوق، وكيفية تخصيص الإيرادات والمصروفات، وكيفية توزيع الفائض، مما يمنع تداخل المصالح ويحقق العدالة.
4) دعم اتخاذ القرارات الإدارية: توفر المعلومات المالية والمحاسبية الدقيقة والموثوقة، التي يضمنها الإطار، أساساً قوياً للإدارة لاتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية سليمة. سواء كان ذلك يتعلق بتسعير المنتجات، إدارة المخاطر، أو التوسع في أسواق جديدة، فإن البيانات المحاسبية السليمة ضرورية لتحقيق الكفاءة والفعالية.
5) تسهيل الرقابة والإشراف: يُمكّن الإطار المالي والمحاسبي الجهات الرقابية والإشرافية (مثل البنوك المركزية وهيئات سوق المال) من مراقبة أداء شركات التكافل بفعالية، والتأكد من التزامها بالمعايير الشرعية والمالية. هذا يساهم في استقرار القطاع المالي الإسلامي ككل.
6) جذب الاستثمارات: تساهم الشفافية والامتثال الشرعي، اللذان يوفرهما الإطار، في جذب المستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وذات مخاطر واضحة ومُدارة بشكل جيد. كما أن وجود إطار موحد يسهل على المستثمرين تقييم الشركات المختلفة ومقارنتها.

7) المساهمة في تطوير الصناعة: من خلال توحيد الممارسات وتوفير لغة محاسبية مشتركة، يساهم الإطار في تطوير صناعة التأمين التكافلي ككل، ويشجع على الابتكار في المنتجات والخدمات، ويعزز من قدرتها التنافسية على الساحة العالمية.

الوظائف المالية والمحاسبية في شركات التامين التكافلي

يتسع نطاق الإطار المالي والمحاسبي للتأمين التكافلي ليشمل عدة مجالات رئيسية، كل منها يمثل جانباً حيوياً في إدارة وتشغيل شركات التكافل، ويضمن الامتثال الشرعي والفعالية المالية. هذه المجالات تتكامل مع بعضها البعض لتشكيل نظام متكامل:

1) المحاسبة عن عقود التكافل: يشمل هذا المجال كيفية الاعتراف بالإيرادات (الاشتراكات) والمصروفات (التعويضات، المصاريف الإدارية) المتعلقة بعقود التكافل. يتطلب ذلك الفصل الواضح بين صندوق المشتركين (PTF)وصندوق المساهمين(Shareholders' Fund) ، وتسجيل المعاملات الخاصة بكل صندوق على حدة. كما يتناول كيفية قياس الالتزامات التأمينية والاحتياطيات الفنية .
2) إدارة واستثمار أموال التكافل: يركز هذا المجال على الضوابط الشرعية والمالية لاستثمار الفوائض المالية المتوفرة في صندوق المشتركين وصندوق المساهمين. يجب أن تكون الاستثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية (مثل المضاربة، المشاركة، الإجارة)، وأن تهدف إلى تحقيق عوائد مستدامة مع الحفاظ على السيولة الكافية لتغطية الالتزامات .
3) توزيع الفائض ومعالجة العجز: يُعد هذا من أبرز المجالات التي تميز التأمين التكافلي. يتناول الإطار كيفية تحديد الفائض التأميني (إن وجد) في صندوق المشتركين، ومعايير توزيعه على المشتركين أو احتجازه في الصندوق. كما يحدد كيفية معالجة العجز (إن حدث)، والذي عادة ما يتم تغطيته من قرض حسن يقدمه المساهمون .
4) التقارير المالية والإفصاح: يحدد هذا المجال شكل ومحتوى القوائم المالية التي يجب على شركات التكافل إعدادها، مثل قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المشتركين. كما يحدد متطلبات الإفصاح الإضافية التي تضمن الشفافية حول الامتثال الشرعي، سياسات توزيع الفائض، وإدارة المخاطر .
5) حوكمة الشركات والرقابة الشرعية: على الرغم من أنها ليست مالية أو محاسبية بحتة، إلا أن حوكمة الشركات والرقابة الشرعية تُعد جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام. فهي تضمن أن جميع العمليات المالية والمحاسبية تتم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وأن هناك آليات فعالة للمساءلة والإشراف .

6) إدارة المخاطر: يشمل هذا المجال تحديد، قياس، تقييم، ومراقبة المخاطر المالية والتشغيلية التي تواجه شركات التكافل، مثل مخاطر الاكتتاب، مخاطر الاستثمار، ومخاطر السيولة. يهدف الإطار إلى توفير آليات لإدارة هذه المخاطر بفعالية لحماية أموال المشتركين والمساهمين.

المبادئ المالية والمحاسبية لشركات التأمين التكافلي

يقوم الإطار المالي والمحاسبي للتأمين التكافلي على مجموعة من العناصر الأساسية التي تميزه عن الأنظمة التأمينية الأخرى، وتضمن توافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتحقيق أهدافه التعاونية. هذه العناصر هي:

1) **الفصل بين أموال المشتركين والمساهمين:** يُعد هذا المبدأ حجر الزاوية في التأمين التكافلي. حيث يتم الفصل التام بين صندوق المشتركين الذي يضم اشتراكات المشتركين ويُستخدم لدفع التعويضات، وصندوق المساهمين الذي يمثل رأسمال الشركة ويُستخدم لتغطية المصاريف الإدارية وتحقيق الأرباح للمساهمين.
هذا الفصل يضمن أن أموال المشتركين لا تُستخدم لتحقيق أرباح للمساهمين، بل لخدمة أهداف التكافل .
2) **نموذج التشغيل:** تعتمد شركات التكافل على نماذج تشغيلية محددة لإدارة صندوق المشتركين، وأكثرها شيوعاً هما:
   - ❖ **نموذج الوكالة:** حيث تعمل شركة التكافل كوكيل (وكيل) عن المشتركين في إدارة صندوق التكافل وتتقاضى أجر وكالة مقابل خدمات الإدارة .
   - ❖ **نموذج المضاربة:** حيث تعمل شركة التكافل كمضارب (مدير استثمار) لأموال صندوق التكافل، وتشارك المشتركين في الأرباح الناتجة عن الاستثمار بنسبة متفق عليها مسبقاً .
   - ❖ **النموذج المختلط:** يجمع بين الوكالة والمضاربة، حيث تتقاضى الشركة أجر وكالة على إدارة العمليات التأمينية، وحصة مضاربة على أرباح استثمار أموال المشتركين.
3) **التزام حملة الوثائق بمبدأ التبرع:** تُدفع الاشتراكات في التأمين التكافلي على أساس التبرع من قبل المشتركين (حملة الوثائق) أي أن المشترك يتبرع بجزء من ماله لصندوق التكافل لمساعدة إخوانه المشتركين في حال تعرضهم للخطر.
4) **العمليات حول الفائض التأميني:** في حال تحقيق صندوق المشتركين فائضاً (أي أن الاشتراكات وعوائد استثماراتها تجاوزت التعويضات والمصاريف)، يتم توزيع هذا الفائض على المشتركين وفقاً لسياسات معتمدة ومُفصح عنها مسبقاً، أو يُحتجز جزء منه في الصندوق لتعزيز قوته المالية، أو استثماره لصالحهم، أو لصالح التوزيع الخيري في أخر حياة التكافل، وهذا يختلف عن التأمين التجاري حيث يذهب الفائض بالكامل للمساهمين .
5) **معالجة العجز التأميني:** في حال تعرض صندوق المشتركين لعجز، يتم تغطيته عادةً من خلال قرض حسن يقدمه المساهمون لصندوق المشتركين، ويتم سداد هذا القرض من الفوائض المستقبلية للصندوق. هذا يضمن استمرارية الصندوق وحماية حقوق المشتركين .

6) **الرقابة الشرعية:** تخضع جميع عمليات شركة التكافل، بما في ذلك الجوانب المالية والمحاسبية، لرقابة هيئة رقابة شرعية مستقلة. تضمن هذه الهيئة أن جميع المنتجات والعمليات والسياسات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعزز الثقة والشرعية .

7) **معايير المحاسبة الإسلامية:** تعتمد شركات التكافل على معايير محاسبية متخصصة، مثل تلك الصادرة عن AAOIFI، والتي تأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للتأمين التكافلي، مثل الفصل بين الأموال، ومعالجة التبرعات، وتوزيع الفائض، مما يضمن إعداد تقارير مالية تعكس الواقع الاقتصادي والشرعي للشركة .

الوضع المالي للصندوق التكافلي

تكون النتيجة في نهاية السنة المالية لا تخلو من ثلاث حالات: الفائض أو العجز أو التساوي:

الحالة الأولى: الفائض في الصندوق التكافلي:

سبقت الإشارة إلى أن مصادر الصندوق التكافلي(الموارد المالية) تتمثل في أمرين هما: الاشتراكات التأمينية والأرباح الناتجة عن استثمار الصندوق التكافلي، وإن عملية تشغيل الصندوق التكافلي لا تعنى بالضرورة تحقيق الربح، إلا أن الدراسات الإحصائية والاقتصادية المصاحبة للمشاريع الكبرى غالبا ما ترسم مستوى الربحية وفقا لمعطيات السوق، وفي حالة وجود الفائض في الصندوق التكافلي المتحصل من الموارد المذكورة تقوم الإدارة بخصم قيمة التعويضات عن الأضرار وكذا المصاريف بأنواعها، إلى أن يتم تحديد صافي الفائض من تشغيل الصندوق التكافلي، وحينئذ يكون لجهة اتخاذ القرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية أو غيرهما الحق في تحديد كيفية توجيه واستخدام هذا الصافي من الفائض ؛ في أحد الاستخدامات التالية:

1) **أن يستثمر الفائض:** وذلك بالطرق والمجالات المشروعة.
2) **أن يُرَحَّل نصيب كل مشترك لحسابه:** بحيث يتم حساب النصيب على بناءً على عدد الاستفادات السابقة وسنوات الاشتراك.
3) **أن يُرَحَّل الفائض إلى (بند / بنود) الاحتياطي للسنة القادمة.**
4) **أن يتم إنفاقه والتبرع به في أحد أوجه الخير لصالح الإسلام والمسلمين.**

الحالة الثانية: العجز في الصندوق التكافلي:

في حالة ظهور العجز في الصندوق التكافلي، بحيث يكون مجموع التعويضات والرواتب والاحتياطيات والمصاريف الأخرى تزيد كلفتها على ما في الصندوق التكافلي حتى تستغرق جميع ما فيه، وتبقى الحاجة ماسة لدعم الصندوق التكافلي بمصدر تمويلي مؤقت من خارج الصندوق التكافلي (الموارد المالية الخارجية)، وحينئذ يمكن للإدارة أن تقوم بتغطية العجز بواسطة أخذ قرض حسن بلا فوائد من حساب المساهمين (الإدارة)، أو من أية جهة خارجة عن أطراف العملية التأمينية بالكلية.

الحالة الثالثة: التساوي بلا فائض ولا عجز:

أن تتساوى جملة التعويضات والمصروفات مع جملة ما في الصندوق التكافلي، بحيث لا يوجد فائض ولا يوجد عجز، وحينئذ يكون الصندوق التكافلي قد حقق أهدافه الأساسية والمتمثلة في تفتيت الأضرار وتوزيع الأخطار بين جماعة المشتركين في ظل مبدأ التعاون والتكافل، بيد أن الواجب من الناحية التأمينية الفنية إعادة النظر في مدى قدرة الإدارة على تجاوز هذه الحالات مستقبلا.

محاسبة عمليات التأمين التكافلي

يستمد النظام المحاسبي لشركات التأمين التكافلي أسسه الأصولية الرئيسية من القواعد الفقهية بشكل أساسي ولا يمنع ذلك من الاعتماد في طرق تسييرها على الأسس المحاسبية بما لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية، لذلك تتسم هذه القواعد بالثبات والموضوعية، الأمر الذي يجعل مجال الاجتهاد محصوراً في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية.

العناصر المحاسبية لشركات التأمين التكافلي

حيث يضم النظام المحاسبي ثلاث عناصر نبينها في الجدول الآتي:

العناصر	مضمون العناصر
العنصر 01: الحسابات	1. حسابات حملة الوثائق (المشتركين في صندوق التأمين): حساب خاص ومنفصل عن حساب المساهمين للحفاظ بجميع على اشتراكات حملة الوثائق في حساب واحد تحقيقاً لفكرة التكافل فيما بينهم، يضم: قيم الاشتراكات+قيم التعويضات+المصاريف والعمولات+أقساط إعادة التأمين وعوائده+حساب استثمارات الفائض وأرباحه
	2. حسابات المساهمين في الشركة (حملة الأسهم): تختص بحقوق المساهمين وتتمثل في: رأس مال المساهمين، حيث يتم إيداع تلك الأموال في صندوق (حساب) خاص ومنفصل عن حساب حملة الوثائق وتدفع منه جميع المصاريف العمومية، كما يستقطع منه الاحتياطي القانوني، ويضاف إليه أرباح استثمار رأس المال وكذلك نصيب المساهمين من العمولات المستحقة لهم مقابل إدارة صندوق حملة الوثائق ومن ثم يتم توزيع الأرباح المستحقة للمساهمين بنسبة ما يملك كل مساهم من إجمالي أسهم الشركة، وبالتالي فإن حسابات المساهمين تشمل: حسابات الاستثمارات الخاصة بحملة الأسهم وحسابات قائمة الدخل والمركز المالي لحملة الأسهم.

العنصر 02: المستندات	المستندات الدليل الموضوعي للإثبات في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وتحتوي على بيانات تمثل مدخلات النظام المحاسبي وتعتبر دليلاً للأحداث الاقتصادية المرتبطة بنشاط التأمين وعادة ما تتمثل هذه المستندات في: وثائق التأمين الصادرة وإيصالات تحصيل الأقساط وكشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل، حافظة التعديلات والإلغاءات والاستردادات، كشوف العمولات المستحقة للوكلاء والمنتجين، فواتير سداد النفقات.....، حيث تعتبر المستندات نقطة البداية لتدفق المعلومات المحاسبية خلال النظام المحاسبي إلى القوائم المالية.
العنصر 03: السجلات والدفاتر	نظراً للطبيعة التخصصية لشركات التأمين التكافلي إن أهم السجلات والدفاتر المستندية تتمثل في: **سجل إصدار الوثائق، سجل المطالبات (التعويضات) – حساب التعويضات، سجل اتفاقيات إعادة التأمين ...**
العنصر 04: معايير المحاسبة الإسلامية	تعتمد شركات التكافل على معايير محاسبية متخصصة، مثل تلك الصادرة عنAAOIFI ، والتي تأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للتأمين التكافلي، مثل الفصل بين الأموال، ومعالجة التبرعات، وتوزيع الفائض، مما يضمن إعداد تقارير مالية تعكس الواقع الاقتصادي والشرعي للشركة.
العنصر 05: نظم المعلومات المحاسبية المتخصصة	استخدام برمجيات محاسبية مصممة خصيصاً لشركات التأمين التكافلي، والتي تأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة لهذه الصناعة، مثل الفصل بين الصناديق، حساب الفائض ومعالجة القرض الحسن. حيث تقوم الشركة بتطبيق نظام مخصص للمالية الإسلامية، والذي يتيح لها تتبع جميع المعاملات الشرعية والمحاسبية بشكل آلي، وإعداد التقارير المالية المطلوبة وفقاً لمعايير AAOIFI.

المراحل المالية والمحاسبية لنشاط شركات التأمين التكافلي

يتطلب التطبيق الفعال للإطار المالي والمحاسبي للتأمين التكافلي اتباع مجموعة من الخطوات المنهجية التي تضمن الامتثال الشرعي والدقة المحاسبية والشفافية المالية:

المرحلة 01: تأسيس الشركة وتحديد نموذج التشغيل: يتم تأسيس شركة التكافل وتحديد نموذج التشغيل الذي ستتبعه (وكالة، مضاربة، أو مختلط)، يتضمن ذلك الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات الرقابية وتشكيل هيئة الرقابة الشرعية.

المرحلة 02: تصميم المنتجات التكافلية: تطوير منتجات تأمينية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات السوق، ويجب أن تُراجع هذه المنتجات وتُعتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية، لضمان أن المنتجات خالية من الغرر والربا والميسر، وأنها مبنية على مبدأ التبرع والتعاون.

المرحلة 03: جمع الاشتراكات وإدارة صندوق المشتركين: يتم جمع الاشتراكات من المشتركين، وتسجيلها في صندوق المشتركين (PTF)، تُستخدم هذه الاشتراكات لدفع التعويضات للمشتركين المتضررين وتغطية المصاريف المباشرة للصندوق، مع توضيح الفصل بين أموال المشتركين وأموال المساهمين، وتخصيص الاشتراكات بما يخدم أهداف التكافل.

المرحلة 04: إدارة واستثمار أموال الصناديق: استثمار الفوائض المالية في صندوق المشتركين وصندوق المساهمين في أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق عوائد مستدامة.

المرحلة 05: حساب الفائض التأميني ومعالجة العجز: في نهاية الفترة المالية، يتم حساب الفائض أو العجز في صندوق المشتركين. في حال وجود فائض، يتم: توزيعه على المشتركين أو استثماره أو احتجازه أو توزيعه على جمعيات خيرية، وفي حال وجود عجز، يتم تغطيته بقرض حسن من صندوق المساهمين.

المرحلة 06: إعداد التقارير المالية والإفصاح: إعداد القوائم المالية لكل من صندوق المشتركين وصندوق المساهمين، بالإضافة إلى القوائم الموحدة للشركة، وفقاً لمعايير AAOIFI، يتضمن ذلك الإفصاح عن المعلومات الشرعية والمالية الهامة.

المرحلة 07: المراجعة الشرعية والمالية: إجراء مراجعة دورية من قبل هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من التزام جميع العمليات بمبادئ الشريعة، كما يتم إجراء مراجعة مالية من قبل مدققين خارجيين لضمان دقة القوائم المالية، لتعزيز الثقة في الشركة، وضمان الامتثال المزدوج (الشرعي والمالي).

التمرين 01:

المعطيات:

- بلغت اشتراكات صندوق التكافل 2,000,000 دينار
- أجرة الوكالة المتفق عليها 100,000 دينار
- بلغت أرباح الاستثمارات السابقة للصندوق 100,000 دينار
- حصة شركة المساهمة 20% منها كمضارب
- بلغت المطالبات (تعويضات للمشتركين) والمصاريف الفنية 1,200,000 دينار.

المطلوب: احسب دخل شركة التكافل (المساهمين) وصافي الفائض المتاح للمشتركين.

الحل:

1. دخل شركة التكافل

- دخل المساهمين من حصة المضاربة (100,000 x 0.20 = 20,000 دينار)
- دخل المساهمين من الوكالة = 100,000 دينار.

إجمالي دخل الشركة = 120,000 دينار.

2. صافي أموال الصندوق

صافي أموال الصندوق= (المساهمات – رسوم الوكالة) + (العوائد – حصة المضارب)

صافي أموال الصندوق = (2,000,000 ـ 100,000) + (100,000 ـ 20,000) = 1,900,000 + 80,000 = **1,980,000 دينار**

3. الفائض التأميني الصندوق

الفائض التأميني = صافي الأموال – المطالبات والمصاريف الفنية

الفائض التأميني = 1,980,000 ـ 1,200,000 = **78,000 دينار**

التمرين 01:

المعطيات: شركة تكافل تعمل بنموذج الوكالة، وفي نهاية السنة المالية 2025، كانت البيانات التالية متوفرة لصندوق المشتركين:

- إجمالي الاشتراكات المحصلة: 1,500,000 دينار
- عوائد استثمار أموال المشتركين: 150,000 دينار

- التعويضات المدفوعة للمشتركين: 900,000 دينار
- أجرة الوكالة التي حصلت عليها الشركة: 300,000 دينار
- مصاريف إدارة صندوق المشتركين (غير أجرة الوكالة): 100,000 دينار
- سياسة توزيع الفائض: 70% للمشتركين، و30% يُحتجز في صندوق المشتركين.

المطلوب: احسب دخل شركة التكافل (المساهمين) مع قيمة العجز أو الفائض، وإذا كان هناك فائض احسب حصة المشتركين منه والمبلغ المحتجز في الصندوق.